د. بسام أبو عبد الله

«جغرافية الفكر»!

هذا العنوان لكتاب ألفه الباحث الأميركي ريتشارد نيسبيت، نشر في عام ٢٠٠٣، وترجمه للعربية المركز القومي للترجمة في القاهرة عام ٢٠١٤ (شوقي جلال)، ويعنون العالم الأميركي هذا الكتاب بطرح شائق هو: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف؟ ولماذا؟

مناسبة الكتاب عن هذا الموضوع في هذا التوقيت أكثر من مهمة على خلفية التطورات والتغيرات التي يشهدها النظام العالمي، والصراعات التي يشهدها هذا الكون، ومحاولات الغرب منذ قرون فرض رؤيته على العالم، والمجتمعات من ناحية شكل النظام السياسي، ونمط الديمقراطية والحريات التي يجب أن نؤمن بها، وكيف يجب أن نلبس ونأكل وننام، وأي رئيس يجب أن ننتخب، وصولاً لكتابة دساتير البلدان التي تعكس الفلسفة السياسية الغربية، ومصالح هذه الدول، وتطوير طرقها في نهب ثروات الشعوب تحت عناوين براقة وجذابة، من دون أن يعني ذلك أننا مجتمعات ليست بحاجة للتطوير، والتطور، والنقلات الحضارية، لكن ليس من خلال التقليد، ونقل التجارب فقط ودون إعطائها طابعاً، وخصوصية محلية ترتبط بظروف التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي، وبطرق التفكير وأنماطها في دولنا ومجتمعاتنا، وإنما من خلال دراسة تاريخنا وثقافتنا، وتطورنا، واستنباط ما يناسبنا منها من دون الاستسلام الكامل لما يأتينا من الغرب، والقول إنه الحقيقة المطلقة، لا بل إن السؤال المطروح دائماً هو: كيف نوائم بين الأصالة والمعاصرة؟

فكرة هذا الكتاب انطلقت من نقاش جرى بين المؤلف، وطالبه الصيني الذي كان يقوم بأبحاث في علم النفس الاجتماعي والاستدلال العقلي، إذ فاجأ الطالب أستاذه بالقول: «هل تعرف أن الفارق بيني وبينك أنني أرى العالم دائرة، وأنت تراه خطاً مستقيماً».

ليتابع الطالب شرح الفكرة لأستاذه: «يؤمن الصينيون بالتغير المطرد أبداً، ولكن مع إيمان بأن الأشياء دائماً وأبداً تتحرك مرتدة إلى حالة ما كانت في البدء، وإنهم يولون اهتمامهم لنطاق واسع من الأحداث، يبحثون عن العلاقات بين الأشياء، ويظنون أن لا سبيل أمامهم لفهم الجزء من دون فهم الكل، بينما يعيش الغربيون في عالم أبسط حالاً، وأقل خضوعاً للحتمية، إنهم يركزون انتباههم على موضوعات أو أناس لها وجودها الفردي البارز دون الصورة الأكبر، ويظنون أن بوسعهم التحكم في الأحداث لأنهم يعرفون القواعد والقوانين الحاكمة لسلوك الأشياء».

بدا الأستاذ الأميركي كما يقول في مقدمة الكتاب شاكاً فيما طرحه طالبه لأنه عاش طوال حياته مؤمناً بنظرة كلية شمولية إلى الطبيعة والفكر البشري، والتزام المسار الغربي في النظرة الفلسفية التي تقول إن جميع البشر يدركون بحواسهم، ويستدلون بعقولهم بطريقة واحدة، ليكتشف لاحقاً بعد التعمق في الدراسات والأبحاث أن نظرة طالبه صحيحة، وأن أبناء الثقافات المختلفة يختلفون عن بعضهم في رؤاهم، ومعتقداتهم الأساسية عن طبيعة العالم، وأن عمليات الفكر المميزة لدى الجماعات المختلفة فيها اختلافات واضحة، كما أن عمليات الفكر هي جزء من المعتقدات عن طبيعة العالم، ليشير لاحقاً إلى أن الهياكل الاجتماعية ومعنى الذات اللتان تميزان الشرقيين والغربيين تتلاءمان تماماً مع المنظومات العقيدية، والعمليات المعرفية عند كل منهما، ليفسر ذلك بالطبيعة الجمعية، أو التكاملية للمجتمع الآسيوي، والتي تتفق مع نظرة الآسيويين العامة، والمتداخلة عن العالم، وإيمانهم بأن الأحداث شديدة التعقيد، والتحديد بسبب عوامل كثيرة، بينما تبدو الطبيعة الفردية أو المستقلة للمجتمع الغربي منسقة مع تركيز الغرب على الموضوعات الجزئية في استقلالها عن سياقها الكلي، وإيمان الغربيين أن بإمكانهم معرفة القواعد والقوانين الحاكمة للموضوعات، ومن ثم يمكنهم التحكم في سلوكها.

لا يخفي هذا العالم الأميركي أن الهدف من كتابه هو الإجابة عن سؤال: الكيفية التي يمكن بها للشرق والغرب أن يمضيا معاً في علاقات أفضل تأسيساً على فهم متبادل للفوارق الذهنية والفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ليعترف أن كثيرين في بلدان الشرق يؤمنون (ولهم بعض الحق) حسب قوله: إن القرون الخمسة الماضية للهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية الغربية، جعلت الغرب متغطرساً فكرياً ومعنوياً.

هذا الاعتراف بالغطرسة الغربية في المجالات كافة هو مهم جداً في هذا الزمن التحولي الكبير، حيث تبرز قوى صاعدة، وجديدة تعتز بهويتها وانتمائها وتاريخها وعاداتها وتقاليدها، والأهم لغتها، وتطرح مقاربات جديدة للنظام الدولي كما تفعل الصين حين طرح الرئيس شي جين بينغ مبادرة الحزام والطريق، ومبادرة الحضارة العالمية، ومبادرة الأمن العالمي وغيرها من المبادرات منطلقاً من الفلسفة والحكمة الصينية، ومنهج التفكير الصيني وليس الغربي، إذ تقوم هذه المبادرات على منطق مختلف عن المنطق الغربي، إذ تؤكد الصين المبادئ المشتركة للبشر، والمنافع المتبادلة، والحق في احترام الثقافات والحضارات لشعوب الأرض، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة الدول، والاستناد للربح المشترك.

هذه المقاربات الصينية يفسرها البعض وفق القواعد الغربية وفلسفتها وأنانيتها وسياساتها منذ خمسمئة سنة، ويعملون على التشكيك بها منطلقين مما تروج له الدعاية الغربية التي ترى الدول والشعوب والقادة بمرآتها هي، وبممارساتها هي، ولذلك مازال الغربيون يقسمون العالم إلى ديمقراطيين وديكتاتوريين على الرغم من أن فهمنا للديمقراطية بالمنظور الغربي هو القدرة على تحقيق مصالح شركاتها، ونهب الشعوب، وامتهان السيادة الوطنية، واحتلال أراضي الآخرين، ووجود رؤساء دول منبطحين، ملبين للمصالح الغربية، أما الزعماء والقادة الذين يدافعون عن مصالحهم الوطنية، ويعملون على الحفاظ على ثقافة، وحضارة شعوبهم ومجتمعاتهم، فهم بالمنظار الغربي ديكتاتوريون ومتسلطون، ويجب الإطاحة بهم.

إن ما يطرحه هذا الكتاب يكشف التمايز بين أنماط التفكير والقواعد والقوانين التي تنشأ عبر مرور السنين، والناتجة عن التفاعل بين الإنسان والمجتمع والبيئة، لينتج عنها بيئة طبيعية، وثقافية مرتبطة بالزمان، والمكان، ما يطرح علينا أسئلة مهمة، وجوهرية نحتاج للإجابة عنها من خلال بحوث، ودراسات تاريخية، اجتماعية، وسياسية، وجغرافية، وثقافية تجيب عنها وتفسر لنا الجذور الثقافية، والتاريخية التي شكلت نمط تفكيرنا، وماذا علينا أن نفعل لتطوير الذات، ومدارس التفكير التي تقف عند اللونين الأبيض أو الأسود!

ولماذا لا نقرأ تاريخنا القديم، ونربطه بالحديث، ونحاول استخلاص العبر والدروس للأجيال القادمة، ونجعل الانسجام في الهوية والانتماء صلباً وقوياً، بدلاً من أن نكتشف أن لدينا من ما زال يحن لزمن السلطنة العثمانية، وتغريه طروحات الغرب المنافقة، ولا يتعلم من التاريخ شيئاً!

ثم من قال إن الديمقراطية الغربية هي النموذج الوحيد الناجح، والذي لا يمكن تطويره إلا وفقاً للأدوات والرؤية ذاتها، لتنتج الأمراض نفسها التي يعاني منها المجتمع الغربي، وأي نموذج يصلح في مجتمعاتنا؟

أما الأهم فهي الرواية الغربية حول الأنا الفردية ومسألة حقوق الإنسان وحرياته، وهي مسألة بحاجة لسؤال كبير: هل الأولوية للحريات الفردية، أم حرية الأوطان وسيادتها، وهل تطوير الحريات الفردية يؤدي لتطوير عقل جمعي يفكر بمجتمعه، ووطنه، ورفعة أمته؟!

أسئلة كثيرة قابلة للنقاش، والحوار لأخذ خلاصات تشكل زاداً مهماً للمستقبل، ولبناء أفضل، وتطرح علينا تحديات كبيرة في عالم لا يؤمن بالكسالى وغير المنتجين، بل يؤمن بالأقوياء علمياً، ومعرفياً، وهذا هو التحدي الأكبر.

توزيع مساعدات غذائية روسية بقرية زاما في اللاذقية

اتحاد الجمعيات الخيرية يتسلم مواد طبية من الجالية السورية في مصر

تسلم اتحاد الجمعيات الخيرية في دمشق وريفها أمس مساعدات طبية خاصة بمرضى الفشل الكلوي، مقدمة من أبناء الجالية السورية في مصر، في حين وزع مركز التنسيق الروسي في حميميم دفعة جديدة من المساعدات الغذائية على الأهالي في قرية زاما بمنطقة جبلة.

وحسب وكالة «سانا»، تضمنت المساعدات المقدمة من أبناء الجالية في مصر مواد طبية تستخدم في جلسات غسيل الكلى لنحو ٤٥٠ مريضاً، وأكدت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل في دمشق دالين فهد في تصريح للصحفيين أهمية الدور الذي تقوم به الجاليات السورية، في ظل الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي يفرضها الغرب على سورية، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على تقديم التسهيلات لتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مساعدة الفئات المحتاجة.

عضو مجلس الإدارة في اتحاد الجمعيات الخيرية هيثم سلطجي بن بدوره في تصريح مماثل أن المساعدات المقدمة تسهم بتخفيف الأعباء المادية عن المراكز التي تعمل على مساعدة مرضى الفشل الكلوي، مشيراً إلى أن عدداً من أبناء الجالية السورية في مصر تبرعوا بمواد تكفي لإجراء ٦٠٠٠ جلسة غسيل كلى.

على ضفة موازية، وزع مركز التنسيق الروسي في حميميم أمس دفعة جديدة من المساعدات الغذائية على الأهالي في قرية زاما في منطقة جبلة بريف اللاذقية، وبين ممثل مركز التنسيق المقدم ليبيوخن أليكسي أن المساعدات تشمل الأرز والسكر والطحين والشاي.

بدورهم، عبر عدد من المواطنين من أهالي القرية عن شكرهم وتقديرهم لروسيا الاتحادية وشعبها الصديق على وقوفهم بجانب الشعب السوري في حربهم على الإرهاب، وفي الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها جراء الحصار الاقتصادي الظالم على سورية.

وكالات

لبنان حذر من عمليات خطفهم .. ومفوضية اللاجئين نفت تقديمها مساعدات شهرية ثابتة لهم

مولوي: لن نسمح بوجود السوريين العشوائي والجرائم التي يرتكبونها فاقت ٣٠ بالمئة

أعلن وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية بسام مولوي أمس، أن نسبة الجرائم المتنوّعة والكبيرة التي يرتكبها اللاجئون السوريون الموجودون في لبنان فاقت نسبة الـ٣٠ بالمئة، مشيراً إلى أن هذا الأمر يستدعي «التعاون للحفاظ على بيئة وصورة وهوية بلاده»، على حين جددت السلطات اللبنانية تحذيرها من عمليات خطف هؤلاء اللاجئين من عصابات تستدرجهم إلى خارج الحدود اللبنانية، تزامناً مع نفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منح رواتب شهرية ثابتة لهم في لبنان.

وقال مولوي خلال مؤتمر صحفي: إنه «لا يمكننا أن نبقى في حالة تراخ تجاه الوجود السوري في لبنان»، وذلك حسبما ذكر موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني.

وأضاف مولوي: إنه تم التعميم على كلّ البلديات أنهم سيحاسبون كلّ شخص مقصر بحقّ شعبه وبلدته، وقال: «لن نسمح بالوجود السوري العشوائي في لبنان، وعلينا أن نحدد عدد السوريين الذين يوجدون في كل شقة ولن نسمح بوجود أكثر من عائلة فيها».

وذكر أن مطلب لبنان «ليس تنظيم الوجود السوري، بل الحدّ من هذا الوجود».

وطالب مولوي من البلديات تقديم تقرير دوري كلّ ١٥ يوماً عمّا فعلته بشأن الوجود السوري من قمع مخالفات وإزالة تعديات، موضحاً أن أي مختار يُعطي إفادة كاذبة أو مزوّرة سيتم التحقيق معه في الدوائر المختصة في وزارة الداخلية.

وختم مولوي قائلاً: «إننا نريد خطة لإعادة للنازحين ضمن إطار زمني واضح»، موضحاً أن «اجتماعاتهم ليست لتنظيم الوجود السوري وأنهم لن يقبلوا بأي مساعدات تهدف للتغاضي عن وجود أي سوري غير قانوني».

وزير الداخلية بسام مولوي أعلن أمس أن نسبة الجرائم المتنوّعة والكبيرة التي يرتكبها اللاجئون السوريون الموجودون في لبنان فاقت نسبة الـ٣٠ بالمئة (عن الانترنت)

بموازاة ذلك، أشارت المديريّة العامّة لقوى الأمن الدّاخلي - شعبة العلاقات العامّة اللبنانية في بيان نقله موقع «النشرة» إلى أنه «سبق وأن حذّرت من عمليات خطف تطول أشخاصاً سوريين مقيمين على الأراضي اللبنانية من عصابات تستدرجهم إلى خارج الحدود اللبنانية -لتجنّب اكتشاف أمرهم وتوقيفهم- من خلال حسابات وهميّة على مواقع التواصل الاجتماعي، أبرزها تطبيق (TikTok)، بحيث يتم إيهامهم أن باستطاعتهم تأمين سفرهم من لبنان إلى دول أوروبية إمّا عبر تهريبهم بطرق غير شرعية أو من خلال تأمين تأشيرات سفر إلى الخارج مقابل بدل مادّي».

وأضافت المديرية في بيانها إنه يتم اختطاف الضّحايا عند وصولهم إلى المناطق الحدودية ومن ثم نقلهم إلى خارج الحدود اللبنانية، واحتجازهم في داخل غرفٍ ضمن الأراضي السّوريّة تقع على مقربة من الحدود، حيث يتم تعذيبهم بوحشيّة وتصوير عمليات التّعذيب وإرسال الصّور والفيديوهات إلى عائلة الشّخص المخطوف بهدف الضّغط عليهم والإسراع في دفع فدية ماليّة لقاء تحريره.

ولفتت إلى أنه «قد سبق أن أوقفت قوى الأمن الدّاخلي، بتواريخ مختلفة، أفراد شبكات وعصابات ينفّذون مثل هذه العمليات، ومع ذلك، وعلى الرّغم من البيانات التحذيريّة والتوعويّة التي أصدرتها هذه المديريّة العامّة، إلا أن هذه الحالات عادت لتظهر مؤخّراً».

وبناءً على ما تقدّم، حذرت المديرية مجدّداً، المواطنين اللبنانيين والمقيمين على الأراضي اللّبنانية من الوقوع ضحيّة هذه العصابات، وعدم الانجرار خلف الحسابات غير الموثوقة والإعلانات الكاذبة التي قد تُعرّض حياتهم للخطر، وطلبت منهم ضرورة الإبلاغ عن مثل هذه الحالات لدى أقرب مركز تابع لقوى الأمن الداخلي أو عبر رقم الطوارئ ١١٢.

بالمقابل، نفت المفوضية أمس في بيان نقلته مواقع إلكترونية معارضة، منح رواتب شهرية ثابتة للاجئين السوريين في لبنان وقالت: إنها «غير صحيحة»، وذلك رداً على معلومات نشرتها مواقع إخبارية لبنانية ادعت فيها حصول اللاجئين السوريين على مساعدات بقيمة ١٠ دولار أميركي يومياً و٣٠٠ دولار شهرياً.

وأضافت المفوضية: إنها لا تقدم مساعدات شاملة للاجئين بل يتم تقديم المساعدات بعد تقييم الاحتياجات وعلى أساس نقاط الضعف فقط واللاجئون الأكثر ضعفاً هم فقط من يحصلون على المساعدات النقدية.

وقالت: إن «لدى الأمم المتحدة وشركائها، أنظمة موثوقة تحدد العائلات الأكثر ضعفاً، وهي العائلات التي تتلقى مساعدات مباشرَة»، مشيرة إلى أنه يمكن للعائلات أن تتلقى عدّة أشكال من المساعدات، وذلك حسب تقييم وضعها الخاصّ وتوافر الموارد وهذا هو الإجراء المتّبع للمساعدات المقدّمة للبنانيين واللاجئين والمهاجرين وعديمي الجنسية وغيرهم.

وكالات

كشف عن قصف جوي نفذه الاحتلال الأميركي استهدف مواقع أمنية قريبة من البوكمال

العراق يبدأ المرحلة الثانية من عملية عزل الحدود مع سورية

بينما بدأت الحكومة العراقية المرحلة الثانية من عملية بناء جدار فصل الحدود مع سورية ضمن المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات، كشف مصدر أمني عراقي أن طيراناً حربياً تابعاً للاحتلال الأميركي قصف مواقع أمنية سورية قريبة من منطقة البوكمال.

ونقل موقع «أثر برس» عن مصادر في المنطقة الشرقية، أن آليات عسكرية عراقية بدأت عملية إنشاء جدار حدودي ضمن المناطق الواقعة جنوبي معبر «اليعربية – ربيعة»، بريف الحسكة الشمالي الشرقي، والتي تقابلها مناطق تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الموالية للاحتلال الأميركي، مشيرة إلى أن الجدار يتألف من مجموعة من الكتل الإسمنتية بارتفاع يصل إلى ٣٫٥ أمتار.

وسبق أن أنشأت الحكومة العراقية جزءاً من الجدار في آذار ٢٠٢٢، بطول ٥٠ كم إلى الجنوب حيث قضاء سنجار العراقي، والذي تقابله الأراضي السورية الواقعة إلى الشرق والجنوب الشرقي من مدينة الشدادي النفطية بريف الحسكة الجنوبي. وذكر الموقع أن الخطوة العراقية تأتي لمنع حركة التنظيمات الإرهابية وعصابات التهريب بين طرفي الحدود.

وتمتد الحدود السورية – العراقية على طول ٦١٠ كم، الجزء الأكبر من هذه الحدود يقع خارج سيطرة الدولة السورية، إذ تسيطر «قسد»، على الأراضي الممتدة من الضفة الشرقية لنهر الفرات وحتى مدينة المالكية في أقصى الريف الشمالي الشرقي لمحافظة الحسكة، وهي المنطقة التي تسعى الحكومة العراقية لعزل الحدود فيها حالياً.

وتتخوف الحكومة العراقية من حركة الخلايا المرتبطة بتنظيم داعش الإرهابي، وعصابات التهريب والاتجار بالبشر التي تنشط في المحافظات الشرقية، وفق مصادر «أثر» التي أشارت إلى أن «حزب العمال الكردستاني» يتحرك بين طرفي الحدود باستمرار لنقل عناصره من الأراضي العراقية إلى الداخل السوري.

وذكر الموقع أن المعطيات تشير إلى أن استكمال بناء جدار حدودي من الحكومة العراقية، سيعني بالضرورة أزمات اقتصادية لـ«قسد» التي تعمد مع الاحتلال الأميركي إلى سرقة النفط والحبوب من سورية وتهريبها إلى العراق.

في الأثناء أفاد مصدر أمني عراقي وفق وكالة «المعلومة» بأن «قوات الحشد الشعبي المتمركزة في قضاء القائم باتجاه الشريط الحدودي مع سورية غربي الأنبار، اتخذت تدابير أمنية مشددة على خلفية تحليق طيران أميركي حربي ومسير كثيف فوق مواقعها».

وأضاف المصدر: إن «عمليات التحليق جاءت بعد ساعات من قيام طيران حربي أميركي بقصف صاروخي استهدف مواقع أمنية سورية على مقربة من منفذ القائم الحدودي مع سورية».

وأشار إلى أن «القيادات الأمنية المشرفة على الملف الأمني للقاطع الغربي ليس لديها أي معلومات عن عمليات الاستطلاع الجوي للطيران الأميركي».

وذكر المصدر أن «الطيران الأميركي أطلق صاروخين أحدهما لم ينفجر باتجاه المواقع المستهدفة القريبة من منطقة البو كمال السورية».

وفي موضوع متصل، أعلنت هيئة «الحشد الشعبي»، أمس الأربعاء، انطلاق عملية أمنية لتطهير صحراء الحضر جنوب غرب نينوى شمال العراق.

وحسب وكالة الأنباء العراقية «واع»، ذكر بيان للهيئة أمس أن قطعات قيادة عمليات نينوى للحشد الشعبي متمثلة بأقسام العمليات والاستخبارات والإعلام ومديريات الحشد الساندة والألوية ٤٤، ٦٠ شرعت فجر أمس بتنفيذ عملية أمنية واسعة ومن ثلاثة محاور لتعقب الخلايا الإرهابية ودهم وتفتيش عدد من المناطق والقرى الواقعة في صحراء الحضر جنوب غرب محافظة نينوى، مضيفاً إن العملية اشتركت فيها قطعات من أبطال الجيش العراقي.

وفي سياق آخر ذكرت وكالة «أنباء آسيا» أن الحكومة العراقية تحضر لاستعادة ١٥٠ عائلة من «مخيم الهول» الواقع بريف الحسكة الشرقي وتديره ميليشيات «قسد» إلى «مخيم الجدعة»، الذي خصصته الحكومة العراقية لإعادة مواطنيها من الأراضي السورية، بهدف إخضاعهم لبرامج إعادة التأهيل قبل إعادة دمجهم في المجتمعات الأصلية التي نزحوا منها أو ينتمون إليها في مناطق غرب العراق.

ويقطن نحو ٣٠ ألف عراقي في «مخيم الهول» وهو تعداد يشكل أكثر من نصف سكان المخيم الذين يقارب عددهم ٥١ ألفاً، وفق الوكالة التي ذكرت أنه ومنذ بداية العام الماضي وحتى الآن تمكن العراق من استعادة ما يقارب من ٥٥٠٠ مواطن من المخيم.

الحكومة العراقية بدأت المرحلة الثانية من عملية بناء جدار فصل الحدود مع سورية ضمن المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات (عن الانترنت)

وكالات

توعد باستهداف بنى «العمال الكردستاني» خارج حدود تركيا

فيدان: منفذا هجوم أنقرة دخلا البلاد من الأراضي السورية.. ومظلوم عبدي ينفي

أعلن وزير الخارجية في الإدارة التركية هاكان فيدان، أن منفّذي هجوم أنقرة يوم الأحد الماضي، دخلا تركيا من الأراضي السورية وتلقيا تدريبات في تركيا، متوعداً بتصعيد الهجمات على مواقع «حزب العمال الكردستاني» خارج حدود بلاده، الأمر الذي نفاه قائد ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» مظلوم عبدي.

وفي تصريحات أدلى بها، أمس الأربعاء، خلال مؤتمر صحفي بأنقرة مع نظيره في جمهورية شمال قبرص تحسين أرطغرل أوغلو، قال فيدان إن التحريات الأمنية والاستخبارية أظهرت أن الإرهابيين، منفذي هجوم أنقرة، دخلا تركيا من الأراضي السورية وتلقيا تدريبات في الداخل التركي، وذلك وفق ما نقلت وكالة انباء «الأناضول» الرسمية التركية.

وتابع: «من الآن فصاعداً كل البنى التحتية والفوقية ومنشآت الطاقة التابعة لتنظيم «بي كي كي» الإرهابي في سورية والعراق أهداف مشروعة لقواتنا الأمنية والعسكرية والاستخبارية»، وأضاف إن رد القوات المسلحة التركية على الهجوم الإرهابي بأنقرة، سيكون «رداً ملموساً للغاية يجعل الإرهابيين يندمون مرة أخرى على فعلتهم».

من جهته نفى عبدي ما ذهب إليه وزير الخارجية التركي وقال في حسابه على منصة «إكس» إن «منفذي هجوم أنقرة لم يمروا من مناطقنا كما يزعم مسؤولون أتراك، كما أننا لسنا طرفاً في الصراع الداخلي التركي، ولا نشجع على تصاعد وتيرته»، وتابع: «تركيا تبحث عن ذرائع لشرعنة هجماتها المستمرة على مناطقنا وشن عدوان عسكري جديد، وهذا يثير قلقنا العميق».

واعتبر عبدي أن «استهداف البنية التحتية والمصادر الاقتصادية للمنطقة والمدن الآهلة بالسكان يعد جريمة حرب، وقد شهدناه سابقاً»، مطالباً من «الأطراف الضامنة»، دون أن يسميها، والمجتمع الدولي «على اتخاذ المواقف المناسبة حيال هذه التهديدات المتكررة وضمان السلام والاستقرار في المنطقة».

وصباح الأحد الفائت، وصل مسلحان بسيارة تجارية صغيرة إلى مدخل المديرية العامة للأمن التابعة لوزارة الداخلية في أنقرة، ونفذا هجوماً، حسب تصريح لوزير الداخلية علي يرلي قايا وقام أحد المهاجمين بتفجير نفسه، فيما تمكنت قوات الأمن من قتل الآخر، وأصيب اثنان من عناصر الأمن التركي بجروح طفيفة جراء إطلاق النار.

والإثنين الماضي، توعد مصدر في الإدارة الرئاسية التركية بأن عمليات القوات المسلحة التركية ضد «حزب العمال الكردستاني» في «شمال العراق وسورية» ستتخذ طابعاً أكثر «نشاطاً وقسوة» بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في أنقرة، وقال المصدر إن «تركيا لن تصبح رهينة للإرهابيين».

وتبنّى حزب العمّال الكردستاني، الأحد الماضي، الهجوم الذي وقع قرب المديرية العامة للأمن التابعة لوزارة الداخلية التركية وسط العاصمة أنقرة، وقال الحزب لوكالة «إيه أن إف» القريبة من الحزب إن «عملاً فدائياً نُفّذ ضد وزارة الداخلية التركية من جانب فريق تابع للواء الخالدين».

وكالات

في ذكرى حرب تشرين

بري: واثقون بقدرة سورية على تحقيق النصر من جديد

أعرب رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري في برقية وجهها إلى الرئيس بشار الأسد بمناسبة ذكرى حرب تشرين التحريرية عن ثقته بقدرة سورية على تحقيق الانتصار من جديد في مواجهة ما تتعرض له من حرب شرسة وحصار.

وحسب موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني جاء في برقية رئيس مجلس النواب اللبناني إلى الرئيس الأسد: «يسعدني بمناسبة الذكرى الخمسين لحرب تشرين التحريرية المجيدة أن أتوجه منكم ومن قيادة وضباط وأفراد الجيش العربي السوري الباسل ومن الشعب السوري بأسمى آيات التهنئة وأطيب الأمنيات».

وأضاف: «إننا ننتهزها مناسبة للإعراب عن ثقتنا بأن من صنع ملحمة النصر في تشرين وسطر ملاحم البطولة والفداء في سبيل تحرير الأرض واستعادة الحقوق من رجس الاحتلال الإسرائيلي، ويستكملها الآن في مواجهة الحرب التي تشن على سورية عدواناً صهيونياً وإرهاباً تكفيرياً على حد سواء، وحصاراً لا إنسانياً، بالتأكيد قادر على أن يستولد على الدوام من مدرسة «تشرين» التحرير نصراً جديداً لسورية وللأمة».

وكالات

طالبت جميع الدول بعدم الاعتراف بأي من إجراءات وخطوات الاحتلال الاستيطانية

دمشق: الجولان جزء لا يتجزأ من سورية واستعادته حق أبدي لا يخضع للمساومة ولا يسقط بالتقادم

أكد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حيدر علي أحمد، أن مواصلة الاحتلال الإسرائيلي أعماله الإجرامية وسياساته العدوانية واستهدافه المستمر للمنشآت المدنية السورية، بدعم من دول غربية تستوجب التساؤل عن موقف الدول التي تدعي حرصها على حقوق الإنسان من ذلك، وأين من يطالبون باحترام قرارات الأمم المتحدة، ومن يدافعون عن مبادئ القانون الدولي؟

وحسب وكالة «سانا»، قال علي أحمد خلال جلسة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ضمن أعمال دورته الـ ٥٤: «رغم أننا نحيي الذكرى الـ ٧٥ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أننا ما زلنا، للأسف، نعالج في هذا المجلس حالة فريدة في تناقضها مع جوهر الإعلان، وما نص عليه من اعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية الثابتة كأساس للحرية والعدل والسلام في العالم، وما زلنا ننتظر من دون جدوى في استعمار طويل الأمد قائم على الفصل العنصري، ينتهك كل ما طورته البشرية من أحكام في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان».

وأشار علي أحمد إلى أن الاستيطان، الذي هو السمة الرئيسية لهذا الاحتلال، مصمم على إدامة هذا الوضع غير القانوني، وتكريس سياسات الضم غير الشرعية، وانتهاك مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ويتم تنفيذه من خلال إيجاد بيئة قسرية تنطوي على قوانين وممارسات تمييزية، وسرقة الموارد الطبيعية والاستيلاء على الأراضي وتهجير أصحابها وترهيبهم وترويعهم، وإيجاد وضع جغرافي وديمغرافي يديم أمد الاحتلال، ويخدم سياساته الاستيطانية التي يستمر في تنفيذها من دون هوادة، بما فيها الخطط المعلنة في نهاية عام ٢٠٢١، لزيادة عدد المستوطنين في الجولان السوري المحتل في غضون خمس سنوات، والتي تتكامل مع مخطط التوربينات الهوائية، ومخططات سابقة لإقامة وتوسيع المستوطنات والبنية التحتية المرتبطة بها، ومضاعفة عمليات نقل المستوطنين إلى الجولان السوري المحتل، الأمر الذي يحظره القانون الدولي الإنساني، ويصل إلى مستوى جريمة الحرب.

وشدد علي أحمد على أن الاستهزاء بحياة المدنيين وارتكاب الجرائم المتواصلة هما السمة الأساسية والثابتة للاحتلال الإسرائيلي، سواء كان ذلك في الجولان السوري المحتل أم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ يؤكد الاحتلال، من خلال سياساته العدوانية واستهدافه المستمر للمنشآت المدنية السورية، أنه جزء أساسي من سياسات زعزعة الاستقرارين الإقليمي والدولي، وأنه يعتمد في أعماله الإجرامية على الإفلات من العقاب الذي توفره له راعيته الأساسية الولايات المتحدة ودول غربية أخرى تدعمه، وتغطي على جرائمه.

وقال علي احمد: أمام هذا الواقع القاتم لمجتمع دولي يفترض أن يكون محكوماً بسيادة القانون، لا يسعنا إلا أن نسأل، أين الدول التي تدعي حرصها على حقوق الإنسان من كل ذلك؟ وأين من يطالبون باحترام قرارات الأمم المتحدة؟ وأين المدافعون عن مبادئ القانون الدولي أم إن ازدواجية المعايير لها كلمة الفصل هنا؟.

وجدد علي أحمد تأكيد أن الجولان المحتل جزء لا يتجزأ من سورية، وأن استعادته بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي، حق أبدي لا يخضع للمساومة أو التنازل ولا يسقط بالتقادم، داعياً جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأي خطوات تتخذها القوة القائمة بالاحتلال لتكريس احتلالها، وضرورة النظر في إجراءات فعالة لتفكيك البنية الاستيطانية، بما في ذلك من خلال وقف تمويل أو إبرام أي معاملات تجارية مع الكيانات المشاركة في عمليات الاستيطان، أو استغلال الموارد الطبيعية في الجولان، ومجدداً المطالبة بوجوب السماح لأهلنا في الجولان بزيارة سورية عن طريق فتح معبر القنيطرة، المعبر الوحيد الذي يربطهم بوطنهم.

مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حيدر علي أحمد (عن الانترنت)

وكالات

البيان الختامي لمؤتمر الوحدة الإسلامية: نأمل ونرحب بإنهاء الحروب في اليمن وسورية

أعرب المشاركون في المؤتمر الدولي الـ٣٧ للوحدة الإسلامية الذي أقيم في طهران، عن أملهم بإنهاء الحرب في سورية وأكدوا أن الحوار والحل السياسي هو السبيل الوحيد لإحلال السلام المستدام بين دول العالم الإسلامي.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا» عن المشاركين قولهم في البيان الختامي للمؤتمر الذي عقد على مدار يومين بمشاركة سورية: «يشهد العالم الإسلامي تطورات مستجدة تبعث على الأمل، ذلك لأن هذه التطورات تسير في تجنب التصعيد والخلاف والنزاع بين دوله، وإحلال السلام العادل في المنطقة».

وأضافوا: «إننا نأمل ونرحب بإنهاء الحروب في اليمن وسورية، وعقد اتفاق السلام بين أطراف النزاع بإنهاء النزاع العسكري المسلح الذي ترتبت عليه إراقة دماء الأبرياء، وإننا نؤمن بأن الحوار والحل السياسي هما السبيل الوحيد لإحلال السلام المستدام بين دول العالم الإسلامي، ولذلك ندعو كافة الدول الإسلامية إلى العمل على إنهاء كل أنواع النزاعات المسلحة والحروب الدموية داخل العالم الإسلامي».

وشدد البيان على أن المسلمين بكل قومياتهم وأعراقهم ومذاهبهم يحتاجون إلى الأمن والأمان والسلام المستدام ليقوموا بدورهم المنشود في تأسيس الحضارة الإسلامية الحديثة، معتبراً أن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار من أهم القيم المشتركة التي تتطلب التعاون بين الشعوب الإسلامية، وأن الأمن المنشود يشمل الأمن الوطني والإقليمي والعالمي.

بدورها ذكرت وكالة «سانا»، أن البيان الختامي أكد أن قضية القدس الشريف ودعم الشعب الفلسطيني يجب أن يظلا من أولويات القيم والمبادئ المشتركة للعالم الإسلامي لتحقيق الوحدة الإسلامية.

ولفت البيان إلى أن التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب المحتل ليس في مصلحة العالم الإسلامي على الإطلاق.

ولفت البيان إلى أنه من أهم عوامل تحقيق وحدة الأمة الإسلامية هو إنهاء هيمنة أعداء الإسلام على مقدرات شعوب المنطقة والعالم الإسلامي.

وأشار إلى أن استئناف العلاقات السياسية بين إيران والمملكة العربية السعودية يعتبر من أهم التطورات المستجدة على مستوى المنطقة، وقد أصبح ذلك عاملاً مهماً في تحرك سائر الدول الإسلامية نحو التعاون وإحلال السلام.

وأضاف: إن المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية يقترح إقامة المؤتمر الدولي الثاني والمهرجان الخاص للتوعية والتنوير، ودعا في هذه المناسبة كل وسائل الإعلام المؤثرة في العالم الإسلامي والمشهورة منها في منصات التواصل الاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني، وجميع المهتمين، إلى تقديم أنشطتهم وإنتاجاتهم في مجال القرآن الكريم بمناسبة هذا الحدث التاريخي المهم.

كما أوضح البيان أن الأسرة قيمة فطرية مشتركة، وهي المحور الرئيس لتربية الأجيال القادمة، وأن الدول الغربية تحاول من خلال برامجها الشيطانية القضاء على هذه القيمة الفطرية بنشر المثلية وامتهان كرامة الإنسان، وهذا يتعارض مع تعاليم كل الأديان، ولهذا فإن على الدول الإسلامية أن تتعاون لمواجهة هذا الهجوم الثقافي الذي يتربص بالقضاء على قيمة ودور الأسرة الرئيس في تربية الأجيال.

وكالات

الميليشيات تواصل حملات الاعتقال والهفل يدعو قبائل الرقة والحسكة للانشقاق

«الكمائن» جديد قوات العشائر العربية للنيل من «قسد» بريف دير الزور

حلب- خالد زنكلو

وسعت قوات العشائر العربية في ريف دير الزور من دائرة استهداف ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، التي وسعت هي الأخرى من اعتقالاتها، في وقت اتبعت الأولى تكتيك «الكمائن» للنيل من متزعمي الميليشيات وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوفهم.

ودعا شيخ قبيلة العكيدات إبراهيم الهفل، الذي يتزعم انتفاضة العشائر، في تسجيل صوتي جديد، أبناء قبائل الرقة والحسكة للانشقاق عن «قسد» والانضمام إلى صفوف أبناء عمومتهم في دير الزور، الذين اكتسبت انتفاضتهم زخماً وتنقلت هجماتهم لتضرب حواجز ونقاط الميليشيات العسكرية في أكثر من بلدة على امتداد أرياف المحافظة.

وبينت مصادر عشائرية بريف دير الزور الشرقي أن التكتيكات العسكرية لقوات العشائر العربية ضد «قسد» تنوعت مؤخراً لاكتسابها خبرات قتالية، من عمليات كر وفر للاستحواذ على مناطق جديدة، ثم اتبعت تكتيك المباغتة والانقضاض فالقنص، وأخيراً زرع العبوات الناسفة ونصب الكمائن لمتزعمي الميليشيات ومسلحيها.

وصرحت المصادر لـ«الوطن» أن مقاتلي العشائر نصبوا ليلة الأربعاء كميناً مسلحاً محكماً لأحد متزعمي «قسد» ويلقب بـ«كماشة»، وذلك على الطريق العام الواصل إلى مدينة الشحيل بريف دير الزور الشرقي، وأعقب الكمين اشتباكات قوية بالأسلحة الرشاشة خاضها مقاتلو العشائر لأكثر من نصف ساعة قتلوا وجرحوا ما يزيد على ٧ مسلحين من الميليشيات، من دون معرفة مصير متزعمهم، الذي يتوقع أن يكون أصيب بجروح.

وأوضحت أن مقاتلي العشائر نصبوا كميناً آخر أمس استهدف أحد الأرتال العسكرية لـ«قسد» في المنطقة التي تصل حقل العزبة بحقل كونيكو للغاز، حيث تتمركز أهم القواعد العسكرية غير الشرعية للاحتلال الأميركي بريف دير الزور الشرقي، الأمر الذي أدى إلى إصابة مسلحين للميليشيات بجروح إثر اشتباكات دارت بين الطرفين.

وأشارت إلى أن مقاتلي العشائر العربية عمدوا إلى زرع العبوات الناسفة في الطرقات التي يعبرها مسلحو «قسد» في المناطق المستهدفة، وخصوصاً شرقي دير الزور، وهو ما أدى إلى مقتل أحدهم أمس بعبوة ناسفة قرب قرية الجرذي.

مصادر محلية بريف دير الزور الشرقي، ذكرت لـ«الوطن» أن العشائر العربية هاجمت أمس نقاطاً وحواجز عسكرية لـ«قسد» في بلدات أبو حردوب وغرانيج ودرنج والطيانة، أثناء عبور الطريق العام للأخيرة رتل دبابات وسيارات لقوات ما يسمى «التحالف الدولي»، الذي تقوده واشنطن، إلى بلدة ذيبان إلى الشمال منها، من دون التأكد من إصابة أي من عناصر الرتل.

ولفتت إلى أن «قسد» شنت حملة مداهمات شملت بلدات وقرى عديدة بأرياف دير الزور، وتركزت في بلدتي البحرة وأبو حردوب، التي اعتقلت فيهما أكثر من ٣٠ مدنيا، ٢٠ منهم في نزل أبو فاعور في أبو حردوب بتهمة مؤازرة قوات العشائر العربية ومناوئة الميليشيات، التي دمر مسلحوها أمس من الأول عبّارات نهرية كانت تقل مدنيين هاربين من جحيم الاشتباكات إلى مناطق الحكومية السورية في الضفة الغربية لنهر الفرات.

إلى ذلك، دعا شيخ قبيلة العكيدات إبراهيم الهفل في تسجيل صوتي أمس أبناء العشائر العربية إلى تأجيج الصراع ضد «قسد» والموالين لها، بغية إنهاء وجودها في المناطق التي يشكل المكون العربي أغلبية سكانها، كما دعا أبناء القبائل العربية في الرقة ودير الزور إلى الانشقاق عنها. وأعلن عن تشكيل «قيادة عسكرية عشائرية» تتبع لجيش القبائل والعشائر العربية.

الجيش يستهدف «النصرة» بنيران غزيرة .. ومسيرة تركية توقع قتلى وجرحى لـ«قسد» في الحسكة

موسكو: إرهابيون في إدلب وحلب واللاذقية يستعدون لمهاجمة مواقع عسكرية سورية وروسية

الحسكة - دحام السلطان
حماه- محمد أحمد خبازي
الوطن- وكالات

كثف الجيش العربي السوري أمس من نيران مدفعيته وصواريخه باتجاه مواقع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في منطقة «خفض التصعيد» رداً على تصعيد اعتداءاته على النقاط العسكرية في المنطقة، على حين واصلت وحدات منه عمليات تمشيط البادية الشرقية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، وصعدت قوات الاحتلال التركي من استهدافاتها عبر الطائرات المسيرة لمقرات وآليات ومسلحي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في مناطق سيطرة الأخيرة بمحافظة الحسكة.

وفي التفاصيل، قال مصدر ميداني لـ«الوطن»، إن «وحدات الجيش العاملة بريف إدلب، استهدفت برمايات مدفعية وصاروخية، تحركات الإرهابيين في محيط بلدتي النيرب ومعارة عليا، ومواقع لهم في محيط سرمين وفليفل وآفس، وفي محاور سان ومجدليا ومعربليت بريف إدلب الجنوبي».

وأوضح المصدر، أن مسلحي «النصرة» والميليشيات المتحالفة معه عمدوا أمس إلى تصعيد اعتداءاتهم بقذائف صاروخية، على نقاط عسكرية في الملاجة وداديخ بمحاور ريف إدلب الجنوبي، وهو ما دفع الجيش للرد عليهم بدك مواقعهم في منطقة جبل الزاوية وأرياف إدلب بغزارة نارية كبيرة.

أما في سهل الغاب الشمالي الغربي، فقد ساد الهدوء الحذر وشبه التام في مختلف المحاور حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس.

وذكر المصدر أن وحدات الرصد والمتابعة تراقب كل المحاور لرصد تحركات الإرهابيين، ليصار إلى تدخل الوحدات العسكرية العاملة بالمنطقة بالأسلحة المناسبة في حال حدوث أي مستجدات ميدانية.

في غضون ذلك، أكد نائب رئيس مركز المصالحة الروسي في سورية، الأدميرال فاديم كوليت أن جماعات إرهابية نشطة في إدلب وحلب واللاذقية تستعد لشنّ هجمات على مواقع عسكرية تابعة لموسكو ودمشق، وذلك بحسب ما ذكرت موقع «الميادين نت» أمس.

ووفقاً لكوليت، فإن هذه الجماعات نشطة في محافظات إدلب وحلب واللاذقية.

وأوضح كوليت أن البيانات التي تلقاها المركز من وكالات الاستخبارات السورية، أظهرت أن فصائل «الحزب الإسلامي التركستاني» و«أنصار التوحيد» (الموالتين للاحتلال التركي) تستعدان لتنفيذ «هجمات على قواعد عسكرية روسية وسورية عبر استخدام طائرات مسيّرة محلية الصنع».

وأضاف: إن الفصيلين سيستخدمان «أنظمة إطلاق صواريخ متعددة طويلة المدى»، مؤكداً أن قيادة المجموعة الروسية والقوات المسلحة السورية «ستتخذ الإجراءات الاستباقية اللازمة من أجل منع الاستفزازات المسلحة للإرهابيين».

وإلى البادية الشرقية، حيث بيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات من الجيش واصلت تمشيطها قطاعات في بادية دير الزور الجنوبية من خلايا تنظيم داعش.

وأوضح أن فرق الهندسة تعمل على إزالة الألغام والعبوات الناسفة التي كان الدواعش قد زرعوها في محاور الطرقات لإعاقة تقدم الجيش في تمشيطها.

ولفت إلى أن العمليات البرية في القطاعات الأخرى، تسير وفق الخطط الموضوعة بتمشيطها من خلايا التنظيم.

وإلى شمال شرق البلاد، حيث واصلت الطائرات المسيّرة التابعة للاحتلال التركي استهداف المقرات والآليات والمسلحين التابعين لميليشيات «قسد» في مناطق متفرقة من مدن وأرياف الحسكة.

ووفقاً لمعلومات «الوطن»، استهدفت مسيّرة تركية ليلة الثلاثاء سيارة من نوع جيب دفع رباعي يستقلها عدد من مسلحي ميليشيات «قسد» بالقرب من «جسر البيروتي» على الطريق العام الذي يربط الحي العسكري بحي غويران «شرق مركز مدينة الحسكة»، ما أسفر عن مقتل وإصابة كل من كان بداخل السيارة، حيث هرعت سيارات إسعاف تابعة للميليشيات ونقلتهم على الفور من مكان الاستهداف.

والأمس، استهدفت مسيّرة تركية أخرى، مبنى معمل القرميد القريب في بلدة صفيا القريبة من مدينة الحسكة على طريق عام «الحسكة – عامودا»، الذي كانت تتخذه ميليشيا «قسد» مستودعاً للذخيرة وبراداً للموتى، وتعقد فيه اجتماعاً عسكرياً لعدد من كوادرها، ما أسفر عن وقوع انفجارات قوية داخل المبنى وخسائر مادية وإصابات بشرية مؤكدة، من بينهم عضو في «حزب العمال الكردستاني PKK» المدعو نابو كله خيري الذي ذكرت وكالة «الأناضول» للأنباء أمس عنه أنه أحد مخططي الهجوم الإرهابي بشارع الاستقلال بإسطنبول الذي وقع العام الماضي وأودى بحياة ٦ أشخاص.

الجيش العربي السوري يستهدف مواقع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في منطقة «خفض التصعيد» (عن الانترنت)

قولاً واحداً

محمد نادر العمري

سورية والصين.. خطوات نحو الشراكة الإستراتيجية

جذبت زيارة الرئيس بشار الأسد والسيدة عقيلته والوفد المرافق لهما، إلى جمهورية الصين الشعبية، اهتمام المتابعين والمراقبين داخل الإطار الجغرافي لكل منهما، إلى جانب الاهتمام الإقليمي والدولي في ظل المتغيرات التي تشهدها العلاقات الدولية، والضبابية التي سادت مستقبل الحراك العربي باتجاه سورية واستمرار تعنت النظام التركي من تنفيذ التزاماته التي تعهد بها خلال محادثات مسار أستانا أو ضمن اتفاق سوتشي الذي أبرمه مع الجانب الروسي أو من خلال الجمود الذي بات يضبط تفاعلات اللجنة الرباعية.

صحيح أن العلاقات الثنائية بين الدولتين هي قديمة وتعود إلى عام ١٩٥٦م، وشهدت محطات من التعاون والتقارب الثنائي في مختلف المجالات، إلا أنها لم ترتق بعد لمستوى العلاقة الإستراتيجية، حتى مع استخدام الصين لأول مرة ثماني مرات حق النقض «الفيتو» داخل مجلس الأمن ضد مشاريع قرارات تمس بالسيادة السورية وتشكل تهديداً لاستخدام القوة ضدها، إذ إن استخدام الصين للفيتو داخل أروقة المنظمة الدولية، كان تعبيراً عن حالة التوازن التي كانت قد بدأت تتشكل في هذه المنظمة قبل أن تنعكس في الانقسامات التي تبلورت بالمواقف الدولية خارج هذه الأروقة تزامناً مع تسارع وتيرة تشكيل التحالفات الاقتصادية التي مهدت لطرح مشاريع جيواستراتيجية.

بالعودة لأبعاد هذه الزيارة وأهميتها، يمكن الاستناد للعديد من المؤشرات التي تجعل الشراكة الاستراتيجية بين سورية والصين ضرورية في هذا التوقيت، من خلال الدوافع والمصالح والتحديات المشتركة، وتتمثل أبرز هذه المؤشرات في:

أولاً– الصين التي مرت بثلاث مراحل خلال العقود الثلاثة السابقة والتي تمثلت بمرحلة الخروج من الانكفاء الذاتي لمعالجة المشكلات الداخلية وبعد استكمال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والحزبية المنشودة، والانتقال لمرحلة ما بعد طرح مبادرة الحزام والطريق، وصولاً لمرحلة لعب دبلوماسيتها دوراً في حل الأزمات وسحب فتيل الصراعات، ولعل رعايتها للمصالحة السعودية الإيرانية خير دليل على هذا التوجه، يمكنها أن تؤدي دوراً محورياً في دفع العملية السياسية لحل الأزمة السورية، من خلال مسارين: الأول المرونة والقدرة على التواصل مع فواعل الأزمة السوريين لكون الصين لم تقطع علاقاتها مع الجانب الحكومي الرسمي ولا مع القوى المحسوبة على المعارضة، رغم تبنيها موقفاً صلباً في المحافل الدولية الرافضة للتدخل الخارجي، أما المسار الثاني فإنه يتمثل في احتمالية التأثير الذي قد تؤديه الصين على القوى الإقليمية المعطلة للمسار السياسي في سورية انطلاقاً من تنامي علاقاتها معها مثل السعودية والإمارات ومصر وتركيا، إضافة لعامل المصلحة الذي بات اليوم يشكل ركيزة في تغيير سلوك الدول، وعامل التحالف المتنامي بين روسيا والصين والأخيرة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا الجهد الصيني هو ليس بجديد بل يستند إلى مبادرة صينية سابقة أطلقت عام ٢٠٢١ وتضمنت أربعة بنود رئيسية.

ثانياً– التحديات والمخاطر المشتركة، إذ تواجه اليوم كل من سورية والصين إضافة لدول أخرى قريبة منهما، مخاطر وتحديات جسيمة، تتطلب المزيد من الخطوات للارتقاء بالعلاقات الثنائية، أهمها:

– البعد الأمني: إذ إنه كما لسورية مصلحة في القضاء على التنظيمات الإرهابية الموجودة في الشمال الغربي من سورية وفي مقدمتهم الإيغور وحزب التركستاني وغيرهم، فإن للصين أيضاً مصلحة واهتماماً لمنع عودة هؤلاء إلى مناطقهم بما قد يحملونه من مقدرات ومخاطر وتوظيف قد يشكل خطراً على أمنها القومي، كما أن دمشق وبكين ليست لها ثقة بالجانب التركي، لكون الأخير يوظف ملف الإيغور وما يسمى الدفاع عن الأقليات المسلمة ووجود جماعات من جذور تركيا تمتد للعمق الآسيوي للضغط على الصين، وهو ما دفع مجموعة «بريكس» لعدم قبول عضوية تركيا بها رغم ما تمتلكه تركيا من مقومات أكثر تقدماً من بعض الدول الست المقبولة.

– البعد الجيواستراتيجي: وهذا البعد يرتبط جزء منه بالبعد السابق والذي يتمثل في خطورة إقدام الولايات المتحدة الأميركية بشكل مباشر أو عبر وكلائها، بإغلاق الحدود السورية العراقية، ما قد يقطع الطريق أمام «مشروع الحزام والطريق»، في ظل التوجه الأميركي لدعم الممر الهندي الأوروبي الذي سيمر عبر دول الخليج والأردن وفلسطين المحتلة، بالتزامن مع عدم ضمان السلوك التركي مستقبلاً، كما أن الضغوط الأميركية على سورية وتعطيلها لمسارات الحل السياسي وتعزيز التوجه الأميركي لدعم النزاعات والصراعات العرقية والطائفية في المنطقة يهدد المصالح الصينية، كما أن هناك توافقاً سورياً صينياً إلى جانب مطالب دول صاعدة عديدة لضرورة كسر الأحادية الدولية، لذلك فإن البعد الجيواستراتيجي تمثل في مبدأين: الأول المصلحة المشتركة، والثاني المواقف والتوجهات المتقاربة.

• البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي لا يمكن فصله عن البعدين السابقين، بل مرتبط بهما ارتباطاً عضوياً، ويمثل حاجة لكل من سورية والصين وفق الآتي:

أولاً– بالنسبة لسورية تمثل الصين في هذا التوقيت داعماً قوياً في المجال الاقتصادي بعد تبني الصين لسنوات عديدة من عمر الحرب على سورية سياسة «الحذر المفرط» وكان هناك تفهم سوري لذلك انطلاقاً من عدم رغبة بكين لخوض صراع مباشر مع واشنطن أو بهدف تطوير علاقاتها مع دول المنطقة أو لأهداف أخرى، ولكن في ظل اشتداد الصراع الدولي سواء من خلال ما يحصل في أوكرانيا أو الاستفزازات الأميركية بملف تايوان أو التهديدات بفصل الجغرافية السورية عن العراقية ونشر الفوضى في المنطقة أو التطورات المتسعة في القارة السمراء، وتبني واشنطن لمشروع جيواقتصادي هندي– أوروبي، لاحتواء المشروع الصيني، لا يبدو أن الدبلوماسية الصينية ستبقى في حال حذرها السابقة، لذلك نعتقد أن الصين من الممكن أن تحدث خرقاً في جدار العقوبات بعد جمود المبادرة العربية نتيجة أسباب عدة، وهذا الخرق يتمثل في مجالين، الأول هو إسعافي آني يحد من تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي للسوريين من خلال تقديم القروض الميسرة والاتفاق على إطلاق خط ائتماني وتقديم الإمكانات لمعالجة البنية التحتية المتهالكة في مجال الطاقة وغيرها من المجالات التي تمهد لحضور صيني كبير في مشروع إعادة الإعمار، أما المجال الثاني الاستفادة السورية من التطورات الحاصلة لإعادة تموضعها ضمن مشروع الحزام والطريق وتحولها لركيزة حيوية من خلاله، وخاصة لما تمتلكه سورية من واجهة بحرية تسمح للتنين الصيني بالولوج نحو المتوسط، وجغرافيتها الرابطة بين آسيا وأفريقيا.

ثانياً– بالنسبة للصين فإن سورية تشكل سوقاً مهماً للاستثمارات الصينية مستقبلاً، لذلك فإن الصين التي وقفت إلى جانب الشعب السوري أثناء انتشار وباء كورونا وكارثة الزلزال، لن تتوانى عن تقديم المساعدة الإسعافية بهذا التوقيت نتيجة حرصها على ثبات الموقف السوري المناوئ لواشنطن وسياستها والحفاظ على الجغرافيا التي باتت اليوم حاجة صينية مهمة لاستكمال الحزام والطريق والاستفادة من عقدة المواصلات والطاقة في المنطقة، أما على المستوى الاستراتيجي فإن الصين التي تمتلك قدرات وإمكانات وخبرات هائلة، ترغب وبقوة في حجز مساحة كبيرة لها في مشروع إعادة الإعمار نظراً للأرباح التي قد تعود على شركاتها.

من المؤكد أن هذه الزيارة واللقاءات التي عقدها الرئيس الأسد في الصين الشعبية مع كبار المسؤولين وفي مقدمتهم الرئيس الصيني شي جين بينغ، لم ترض الدول المعتدية على سورية وقد عبرت عن ذلك وسائل إعلامها التي وصفت دعوة الرئيس الأسد إلى الصين بأنها كسر للهيمنة والإرادة الأميركية في فرض العزلة الدولية، ولكن اليوم لابد لنا من التفكير خارج الصندوق قليلاً والحديث بصوت مرتفع في إثارة العصف الذهني الذي نحن بأمس الحاجة إليه لتجاوز هذه المرحلة في عدة نقاط وتفعيل الشراكة الاستراتيجية، في مقدمتها الاستفادة من التجربة الصينية في إنجاز الإصلاحات الاقتصادية والإدارية وخاصة فيما يتعلق بتخفيف الإجراءات البيروقراطية والحد من الفساد وإعادة النظر بالقوانين الاستثمارية، لتأمين مقومات جذب رأس المال الصيني إلى سورية.